

الفصل الرابع

الوصاية

يعتبر الحكم عن طريق الأوصياء البديل الدائم للديمقراطية، ومن وجهة النظر هذه فإن النظرية القائلة بأن الناس العاديين يمكن الاعتماد عليهم في فهمهم لمصلحتهم والدفاع عنها - ناهيك عن مصلحة مجتمع كبير جداً - ما هي إلا ضرباً من الأوهام. ويصر نقاد الديمقراطية على أن الناس العاديين ليسوا مؤهلين لحكم ذاتهم، وهو امر بديهي لا يقبل الجدل. كما أن الافتراض الذي يطرحه الديمقراطيون بخصوص أهلية الناس العاديين لحكم ذاتهم ينبغي له أن يستبدل بافتراض معاكس مفاده أن الحكم يجب ان يعهد به الى قلة من الناس تعتبر مؤهلة تماماً لممارسة عملية الحكم بسبب ما تتمتع به من تفوق في الفضيلة والمعرفة.

إن فكرة الوصاية، التي طرحها اللاطون بجفالية وطول أناة في كتابه «الجمهورية»^(١) تمكنت من ممارسة نفوذ قوي غير مسيرة التاريخ البشري، وبالرغم من أن صيغة بدائية للديمقراطية لربما كان لها وجود عبر فترة تقدر بآلاف السنين وذلك في مجتمعات آباءنا الباحثين عن الصيد إلا أن الهرمية^(٢)، أو المرتبة في التاريخ المدون هي أقدم من الديمقراطية، وفي كلتا الحالتين، الفكرة والتطبيق، فقد كانت الهرمية في التاريخ المدون هي القاعدة، والديمقراطية هي الاستثناء، وحتى في أواخر القرن العشرين عندما نشهد الكثير من ضروب التعلق الموجه الى شرعية حكم الشعب، على نطاق عالمي فهناك أقلية فقط من بين الدول، وأقلية فقط من بين الشعوب، تخضع لأنظمة حكم يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية بالمفهوم الحديث لهذه العبارة. فمن الناحية العملية، إذا، تعتبر الهرمية اقوى منافس للديمقراطية، ولأن

من كتاب الديمقراطية وحضرتها
لروبرت دال (Ciana)

Robert Dahl, Democracy And
Its Critics (1989)

- الترجمة ١٩٩٥ -

الإدعاء المتعلق بالوصاية هو المبرر المعياري للحكم الهرمي، أو المرتبي، فان الوصاية بوصفها فكرة تعتبر المنافس الأقوى للديمقراطية.

وثمة نقطة أخرى أود ذكرها : على الرغم من ان فكرة الوصاية تستخدم في اغلب الاحيان بصيغتها الأكثر خشونة وابتدأاً باعتبارها تسويغاً للانظمة السلطوية الفاسدة العاتية بشتى انواعها، فان النقاش الذي يستهدف ترويجها وعكس مآلها من الايجابيات لن يهمل لمجرد ما شهدته من سوء استخدام. واذا ما وضعنا الافكار الديمقراطية على المحك، واخضعناها الى اختبار لا يقل قسوة، سنجد انها هي الأخرى تفتقر الى جوانب كثيرة على الصعيد العملي. ذلك ان اسوأ الاخفاقات فيما يتعاق بكل من الديمقراطية والهرمية لها صلة وثيقة بالحكم على هذين الخيارين، وهكذا الحال بالنسبة لجوانبهما الايجابية الأكثر نجاحاً، وكذلك بالنسبة الى ما تتمتع به المعايير المثالية للديمقراطية والوصاية من مرغوبة وملاءمة نسبية.

رؤى الوصاية

استهوت فكرة الوصاية بصيغ مختلفة طائفة واسعة من المفكرين السياسيين والقادة في شتى انحاء العالم على امتداد الجزء الأكبر من التاريخ المدون. وإذا كان افلاطون يقدم لنا المثال الأكثر شيوعاً، فان المثال العليا العملية للفيلسوف والمصاح الاجتماعي الصيني كونفوشيوس، الذي سبق افلاطون بقرن من الزمن تقريباً، قد تمكنت من ترك أثر أكثر عمقاً على عدد أكبر من ابناء مختلف الشعوب، وهو أثر لا يزال قائماً حتى يومنا هذا؛ وكذلك على حضارات مختلف البلدان، بما فيها الصين حيث يتنافس الفكر الكونفوشيوسي بفاعلية مع الماركسية واللينينية في مضمار الوعي السياسي، وهي منافسة قد لا تعكس نفسها دائماً بشكل علني، بيد ان تأثيرها موجود مع ذلك. وعندما نذكر كارل ماركس ونيقولاي لينين تجرنا الذاكرة الى صيغة أخرى من صيغ الوصاية، ولعلها الأكثر اثاراً للدهشة، الا وهي مبدأ لينين الخاص بالحرز الطبيعي وماله من معرفة ودراية خاصيتين بقوانين التاريخ، وما يدعيه

• هكذا وردت في الاصل بالانجليزية - المترجم.

نتيجة ذلك من حق المطالبة بالحكم وهو حق لا يعد خافياً بهذا المبدأ فحسب بل فريداً من نوعه بالاساس. واخيراً هناك مثل اقل شهرة، ليس له أثر كبير في ارجاء العالم، بيد انه مثير للاهتمام برغم ذلك بسبب كشفه عن الصيغ المتعددة التي قد تعكسها أوجه الاغراء الخاصة بالوصاية. واقصد في هذا المجال مسودة المدينة الفاضلة التي خطت معلمها لنا ريشة العالم النفسي الشهير بروس فرياريك سكينر B.F. Skinner في كتابه «والدن الثاني».

كانت المعرفة السياسية بالنسبة لافلاطون تمثل العلم الملكي والفن الاعلى، وبذلك نجده يقول : «لن يكون لاي علم او فن آخر أولوية أو حق أفضل من العلم الملكي في رعاية المجتمع البشري وخدمة مصالحه وفي حكم الامم». (بيان، في محاورات ٢، جويت، مترجم، الفقرة ٢٢٧، ص ٣١٣). ان جودر فن وعلم السياسة يتمثل بطبيعة الحال، في معرفة مصلحة المجتمع، اي «الولس» او دولة-المدينة. وكما أن الرجال لا يمتلكون جميعاً نفس المهارة والقارة الف تفتقر لأن يكونوا أطباء أو طيارين، كذلك نجد ان البعض منهم أكثر تفوقاً في مقدار ما يمتلكون من معرفة في فن السياسة. وشلما تتطلب المهارة في مضماري الطب والطيران تدريباً، فان الرجال والنساء ينبغي اختيارهم وتدريبهم تدريباً كافياً من اجل ان يتسنى لهم تحقيق المهارة وحسن الأداء في فن السياسة وعامها. لا ينبغي للاوصياء، مثلهم مثل الفلاسفة الحقيقيين: ان يكرسوا جهودهم كلها فقط من اجل البحث عن الحقيقة وتحديد ما هو افضل للمجتمع، بل يجب عليهم أيضاً تجنيد انفسهم بشكل كامل من اجل تحقيق مصلحة المجتمع، وعليه لا ينبغي ان يكون لهم مصالح شخصية تتعارض مع مصلحة البواس، او دولة-المدينة. وهكذا فانهم يجمعون بين البحث عن الحقيقة ودراية الفيلسوف الحقيقي من جانب، وبين فاني الملك الحقيقي، او الارستقراطيين - اذا ما وجدوا - في خدمة خير المجتمع الذين يقومون بحكمه من جانب آخر.

ومن الواضح ان حكم الملوك-الفلاسفة، من غير المحتمل ان يأتي من الريق الصدفة. ان اقامة مثل هذه الجمهورية، ووجود هذا النوع من الاوصياء الذين

يضطلعون بمهمة ممارسة الحكم يتطلبان اهتماماً غير عادي بما في ذلك على وجه التأكيد مراعاة جوانب اختيار الاوصياء وثقافتهم. ومع ذلك، اذا ما قدر لمثل هذه الجمهورية الظهور الى حيز الوجود، فان مواظبيها - انطلاقاً من اعترافهم بجدارة الحاكمين والتزامهم التام بمصلحة المجتمع الذي يخضع لحكمهم - يسارعون الى تقديم كل فروض الطاعة والدعم لها، وبهذا المفهوم - أي لا بلغة افلاطون بل بلغة الافكار الديمقراطية الحديثة - نستطيع القول ان حكومة الاوصياء تتمتع بقبول الفئات المحكومة ورضاهها.

ان الوثوب الى الامام عبر فترة زمنية تقدر بالفني عام وصولاً الى افكار لينين يعني دخول عالم، ونظرة الى العالم، يختلفان عن عالم افلاطون الى الحد الذي قد يبدو من خلاله وكأن المبالغة في السمات المشتركة تتجاوز النقطة الحرجة. وحتى لو قدر للتجسيد اللينيني لهذه الفكرة ان يختفي فان الفكرة، على ما اعتقد، ستعود بالتأكيد مرة اخرى بتجسيد جديد قد يكون اكثر جاذبية للناس الذين رفضوا صيغتها اللينينية.

صاغ لينين نظريته ابتداءً - في مقال عنوانه «ما الذي ينبغي فعله؟» - باعتبار انها حجة لنوع جديد من الاحزاب الثورية. وكان في الامكان نقل هذه الحجة - وهذا ما تم فعلاً - الى مجتمع ما بعد الثورة الذي لعب الحزب دوراً حاسماً في تحقيقه. وقد تم تطويرها بشكل اوسع من خلال ماثيرة الفيلسوف الهنغاري، والناقد الادبي، يورجي لوكاتش Lukacs* ويمكن للمرء ان يجد لها صدى في اعمال اكثر حداثة مثل اعمال الماركسي المكسيكي ادولفو سانثيز فازكويز Vazquez (سانثيز فازكويز ١٩٧٧). وقد تأخذ تركيبة من ارائهم الصيغة التالية: تحتل الطبقة العاملة موقفاً تاريخياً فريداً، وان تحررها يعني بالضرورة اطلالة مجتمع لاطبيقي يعتمد على ملكية، او لا ملكية، وسائل الانتاج. وفي اطار مجتمع لاطبيقي (بهذا المفهوم) حيث يتم

* يورجي لوكاتش (١٨٨٥ - ١٩٧١) فيلسوف وعالم اجتماعي وناقد ادبي. تمتد اعماله الفلسفية ابتداءً من كانت وهغل وانتهاءً بماركس ولينين. لم يكن من الانصار التامين للفلسفة الشيوعية برغم مواقفه التقدمية. اشتهر في مضممار كتاباته عن الجوانب الجمالية وسوسيولوجية الادب. ومن بين اهم اعماله: «تاريخ الوعي الطبقي» و«دراسات في الواقعية الأوروبية» - المترجم.

امتلاك وسائل الانتاج والسيطرة عليها من قبل المجتمع، يتحرر الجميع من عبء الاستغلال الاقتصادي والقسر ويمتعون بدرجة من الحرية وتوفر الفرص للتنمية الذاتية يشكل لم يسبق له مثيل. بيد انها نظرية لا تتسجم مع واقع الحال اذا ما اعتبرنا ان طبقة عاملة جسدها الاستغلال والقسر، ورسمت معالمها الحضارة المهيمنة للرأسمالية، بإمكانها فهم احتياجاتها ومصالحها وإمكانياتها وما يتطلبه تحررها من استراتيجيات وذلك من اجل تحقيق تحول ثوري - بمفردها ودونما دعم من جهة اخرى - من الرأسمالية الى الاشتراكية وصولاً الى المرحلة التي تليها وهي الشيوعية التي تكون الدولة فيها قد اختفت كلياً مع كل ما تملكه من وسائل القسر الجماعي. ان المطلوب اذاً هو مجموعة منظمة ثورية مكترسة وغير قابلة للفساد، طليعية تمتلك المعرفة والالتزام الضروريين للاضطلاع بالمهمة. وينبغي لهؤلاء الثوريين ان يكونوا على معرفة بقوانين التطور التاريخي. ويمكن العثور على هذه المعرفة في مجموعة الفهم العلمي الوحيدة التي بإمكانها ان تفتح الباب الى التحرير: علم الماركسية الذي اصبح بفضل هذا التبصر الجديد علم الماركسية-اللينينية. ومثلما كان عليه حال اوصياء افلاطون، فان اعضاء حزب الطليعة ينبغي ان يتم تجنيدهم وتدريبهم بدقة تامة كما ينبغي ان يتم اختيارهم حسب درجة اخلاصهم لهدف تحرير الطبقة العاملة (وعن طريقها البشرية بصورة شاملة) وتفانيهم من اجل تحقيق هذا الهدف، إضافة الى معرفتهم التامة بكافة جوانب الماركسية - اللينينية. وبسبب احتمال ان يكون التحول التاريخي طويلاً ومضنياً فان قيادة اوصياء الطبقة العاملة هؤلاء قد تكون ضرورية جداً لفترة من الزمن حتى بعد الاطاحة الثورية بالدولة الرأسمالية. وكما كان عليه الحال بالنسبة لاوصياء افلاطون، فان الدور التوجيهي للحزب ينبغي ان يدعم بقبول الطبقة العاملة ذاتها - وهو قبول ان لم يكن معلناً ينبغي له ان يكون مفهوماً ضمناً على الاقل - وهو قبول يعني رضا السواد الاعظم من الناس.

من خلال تعرفنا على بي. إف. (سكنر) نتقل من الفلسفة التأملية والعمل الثوري لنتفت الى عالم نفساني حديث ومتميز، اشتهر بما قدمه من مساهمات في مجال نظرية المعرفة وعلم النفس السلوكي، وهو رجل ذو إيمان عميق بالعلوم التي تستند

الى التجربة العملية الدقيقة. وفي اطار نظريته التي يمكننا استخلاصها من كتابيه «والدن الثاني Walden Two» و «ما وراء الحرية والكرامة Beyond Freedom & Dignity» تتمثل معرفة ودراسة الوصي في علم السلوك عند العالم النفساني الحديث. وهكذا يستبدل بالملك - الفيلسوف الملك - العالم النفساني الذي يمتلك، شأنه شأن سلفه في جمهورية افلاطون، الدراية العلمية الضرورية والكافية من اجل تحقيق الامكانية البشرية. وما ان تكتشف مجموعة بشرية معينة قوائد حكم مثل هذا الوصي فانها سرعان ما تلجأ الى نبذ جهودها الحمقاء غير المجدية والمفسدة للنفس التي تهدف الى تحقيق حكم ذاتها، والى التخلي عن وهم الديمقراطية لتقبل طائفة راضية، بل وبحماس واضح، الحكم اللطيف المستنير للملك - العالم النفساني.

وعلى الرغم من اوجه الخلاف الواسع بين هذه الرؤى الثلاث، فان ما يلفت النظر هو مدى ما فيها من قواسم مشتركة. فكل واحدة منها تمتلك بديلاً للديمقراطية وتتحدى بجرأة الافتراض الذي ينص على ان الشعوب مؤهلة لحكم ذاتها. وفي حين أنه لا يمكن لتفسير مفرد ان يفي بحق اوجه الخلاف بين الرؤى الخاصة بالوصاية، فبالامكان الخروج بسرد يمكن على ما اعتقد ان يضم في اطاره كافة الجوانب الاساسية للحجة. فمن خلال حوار مع ديمقراطي حديث بإمكان احد انصار الوصاية المعاصرين ان يقدم وجهة نظره وفق ما يلي.

ثلاثة افتراضات مشتركة

الارستقراطي : انك على خطأ مبين اذا ما اعتقدت أننا، أنت وأنا، نبدأ من افتراضات متناقضة تماماً، فالامر ليس كذلك مطلقاً. اني افترض بالدرجة الاولى - شأنني بذلك شأنك وشأن اي شخص آخر ليس بفوضوي فيلسوف - ان خير المواطنين يتطلب امثالهم الى قرارات جماعية ملزمة، او قوانين. وبعبارة موجزة فانا، انصار مبدأ الوصاية، نتفق معكم، انتم الديمقراطيون، حول ضرورة وجود الدولة. وبالدرجة الثانية، فإني على استعداد تام لتقبل افتراض يؤمن الديمقراطيون امثالك على ما افترض بأنه مهم لحجتهم المتعلقة بالديمقراطية : اي ان مصالح بني

البشر ينبغي لها ان تعطى اعتبارات متساوية. ولعل البعض من انصار الوصاية يرفضون هذا المبدأ، وهو الموقف الذي كان من المحتمل ان يتخذه افلاطون كما أعتقد. انك بالتأكيد تذكر اقتراحه في «الجمهورية» حول «الخيال المهيب» - او كما نسميه على نحو صحيح «الكذبة» - الذي اراد من خلاله ان يجعل الحاكم مقبولاً من قبل المواطنين الآخرين. كان الهدف اقناع الساذجين من المواطنين في جمهوريته بان الآلهة التي صاغت ابناء البشر في الأرض مزجت شيئاً من الذهب في تركيبة اولئك القادرين على ممارسة الحكم، و شيئاً من الفضة في تركيبة مساعديهم، اما في تركيبة الفلاحين والعمال فقد مزجت شيئاً من النحاس. يا له من كلام لا معنى له أبداً ولا يمكن أن يكون أي أثني في زمانه قد اقتنع بمثل هذا الهراء. ولو ان حجة الوصاية استندت على مثل هذه السخافات لكنت اول من رفضها. ولكنني لا ارى لماذا لا يمكنني قبول فكرة الاعتبار المتكافئ بوصفها بديهية أساسية-اخلاقية، كما تقبلها انت. ان ما اريد طرحه في واقع الحال هو ان مجموعة من الافراد المؤهلين فقط - الأوصياء، اذا ما اردت تسمية معينة - هم الذين يمكن بشكل معقول اعتبار ان لديهم المعرفة والفضيلة المطلوبتين لخدمة مصلحة كل من تنطبق عليه القوانين.

الديمقراطي : بدأت ارى اين سينحرف مسارك بعيداً عن مساري. الارستقراطي : قبل ان اوضح لك لماذا ينبغي عليك مرافقتي على طريقي المختار أود ان استرعي انتباهك الى افتراض آخر يشترك كلانا فيه. فبالرغم مما سيثيره هذا الامر فيك من دهشة، فإنك في الحقيقة توافقني الرأي على ان عملية ممارسة الحكم في دولة معينة يجب ان تقتصر على المؤهلين للقيام بالحكم فقط. أنني ادرك جيداً بان معظم الديمقراطيين يراجعون امام مثل هذه الفكرة. انكم تخشون من الاستسلام منذ البداية للذين يؤيدون الوصاية منا، اذا ما قمتم بالاعتراف الصريح بهذا الافتراض. ان هذه المقدمة المنطقية لا تظهر بوضوح في نظريتك الديمقراطية وفلسفتكم وحجتكم الا في حالات نادرة بسبب خطورتها على قضيتكم. ومع ذلك فلا اظن ان اياً من فلاسفتكم البارزين في التراث الديمقراطي - امثال روسو، وجون لوك، وجيرمي بينثام، وجيمس مل على سبيل المثال - قد رفضوا هذه الحقيقة باستثناء جون

الوصاية وحكومة المؤهلين (الميرتوقراطية)

الديمقراطي : إنني اعترض بشدة على ما تضمنه كلامك من معانٍ تشير إلى ان العملية الديمقراطية تستثني بالضرورة اصحاب الخبرات والكفاءات. فيصرف النظر عما كان عليه الحال في اليونان القديمة، فان المعرفة التي تستند إلى الخبرة لها أهمية بالغة في الانظمة الديمقراطية الحديثة في مجال وضع السياسات. وفي الحقيقة أنه لا يوجد ديمقراطي واع يؤمن بان المواطنين، او ممثليهم لهذه الغاية، ينبغي لهم تطبيق كل قانون او نظام تصدره الحكومة. وحتى روسو كتب يقول ان الديمقراطية بهذا المفهوم الضيق وغير المنطقي لم يكن، ولن يكون، لها وجود ابداً. ونحن اليوم ابعداً ما نكون عن الرؤية التي جاء بها روسو (على الاقل في حدود ما كتبه في العقد الاجتماعي) والخاصة بتجمع كافة المواطنين، بعضهم مع البعض الآخر، وقيامهم بحكم انفسهم من غير ممثلين. وكما يعلم الجميع فان معظم القوانين والسياسات في البلدان الديمقراطية الحديثة لا يتم اقرارها من خلال اجتماعات المجالس البلدية، او الاستفتاءات العامة، او استطلاعات الرأي، أو غيرها من أشكال الديمقراطية المباشرة. حتى ان السياسات لا تأتي مباشرة نتيجة الانتخابات. ان ما يحصل بدلاً من ذلك كله هو ان المقترحات التي تطرح يتم النظر فيها وتمحيصها من قبل لجان مختصة تابعة لهيئات تشريعية، وكذلك من خلال جهات او وكالات تنفيذية وادارية يكون اعضاؤها بصورة عامة من ذوي الكفاءات والخبرات العالية. ان للخبرة والمهارة أهمية بالغة في الواقع بحيث ان انظمة حكمنا قد عرفت بكونها كيانات حكم تجمع بين الديمقراطية (حكم الشعب) والميرتوقراطية (حكم المؤهلين).

الأرستقراطي : اني اشكك بمدى فاعلية السيطرة التي يمارسها فعلياً القادة المنتخبون على الجوانب البيروقراطية. وعلى الرغم من ان البيروقراطيين يفتقرون بوجه عام إلى الخواص الضرورية للوصاية، فانهم على ما اظن يمارسون نوعاً من الحكم الفعلي الذي يتمكن من الافلات من الضوابط الشعبية والبرلمانية. الا ان النظر في هذا الموضوع من شأنه أن يصرف اذهاننا عن القضايا الرئيسية. وفي هذا المجال أيضاً، دعنا نواصل نقاشنا حول الوصاية ولنتظاهر بان وصفك لكيفية استفادة الديمقراطيات من الخبرات والكفاءات هو صحيح بوجه عام.

ستيوارت مل* الذي عبر عنها بوضوح تام (3) - انك تدرك تماماً، كما ادرك انا شخصياً، ان دعاة الديمقراطية من فريقكم لطالما اعتبروا ان عدداً لا يستهان به من الافراد هم ببساطة غير مؤهلين للمساهمة في عملية الحكم. وزيادة في الايضاح اود ان اعيد إلى ذهنك كيف ان اسلافكم من الديمقراطيين انكروا على (النساء) حقهن في المواطنة، وكذلك على (العبيد) وعلى من لا يملكون العقار، وعلى الاميين وغيرهم. وبسبب استبعاد هؤلاء فان مصالحهم قد اُهملت، بل ، والأسوأ من ذلك، أن هذه الفئات قد تعرضت إلى شتى انواع سوء الاستخدام على الرغم من انها كانت تشكل الغالبية العظمى من السكان البالغين وذلك في بعض الديمقراطيات الاولى، التي طالما استشارت اعجابكم. وبما ان هذا الجزء الخزي من تاريخ الفكر السياسي والممارسات السياسية قد بات خلفنا، فاني اوافق على قيامنا بتجاوزه باعتباره جزءاً من التاريخ غير المنصف للنظرية والممارسة الديمقراطيتين.

وعوضاً عن ذلك ساوضح ما اريد من خلال (الأطفال) ففي جميع الأقطار الديمقراطية لا يزال الاطفال مستثنين من التمتع بالمواطنة الكاملة، وهكذا كان وضعهم دائماً. وقد نتساءل لماذا؟ لان جميع الكبار يدركون جيداً ان الاطفال غير مؤهلين لحكم انفسهم. انك تتفق معي بالتأكيد. انهم محرومون من حق التمتع بالمواطنة التامة لمجرد انهم غير مؤهلين. ان استثناءهم يثبت بشكل لا يقبل الشك ان النظرية والممارسة الديمقراطيتين تشاركان النظرية والممارسة الخاصتين بالوصاية الافتراض ان الحكم يجب ان يكون مقصوراً على المؤهلين لممارسته فقط (4).

وهكذا فالقضية التي بيننا، يا صديقي الكريم، تشكل الجواب الذي طرحه افلاطون : من هم الأفضل تأهيلاً لتولي الحكم؟ هل تتم حماية مصالح الناس الاعتياديين من قبلهم شخصياً وعن طريق ما يتخذون من اجراءات من خلال العملية الديمقراطية ام من قبل مجموعة من القادة الاخيار القديرين الذين يتمتعون بقدر غير عادي من المعرفة والفضيلة؟

* جون ستيوارت مل (1806 - 1873) الفيلسوف والاقتصادي البريطاني المعروف، كان رئيساً للحركة المنفية واحد اكبر انصار الحرية الشخصية. ويعتبر مقاله «حول الحرية» وثيقة في غاية الأهمية في حقل الاقتصاد السياسي، وكذلك كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» - المترجم.

